Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 509-525
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.27

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analyzing the effects of public debt on economic growth in Iraq for the period 2010 to 2020

Fikri Ahmad Lahmoud*
College of Science, Tikrit University

Keywords:
Public debt, Economic growth.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 30 Mar. 2023
Accepted 17 Apr. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Fikri Ahmad Lahmoud
College of Science, Tikrit University

Abstract: This study aimed to identify the analysis of the effects of public debt on the economy in Iraq during the period (2010-2020), where data on the variables of the study were collected, and the analytical descriptive approach was relied upon, as the results of the study showed that the increase in public debt rates in Iraq has an impact Negatively on economic growth, which may contribute to an increase in poverty and failure to advance economic growth in Iraq. The study recommended a set of recommendations. The most prominent of which was continuing interest in spending borrowed amounts of public debt on investment and economic growth to reduce problems that may face the volume of borrowing in Iraq, and conducting other studies to identify the impact of public debt on other social and economic variables such as the level of income, fair distribution of income, social welfare, training, and vocational and technical employment. In order to promote economic activity in Iraq.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 509-525
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.27

تحليل اثار الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2020)

فكري احمد لهمود
كلية العلوم، جامعة تكريت

المستخلص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على تحليل آثار الدين العام على الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2010-2020)، حيث تم جمع بيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الزيادة في معدلات الدين العام في العراق لهُ اثراً سلبياً على النمو الاقتصادي الذي قد يسهم في زيادة من نسبة الفقر وعدم دفع عجلة النمو الاقتصادي في العراق، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان أبرزها مواصلة الاهتمام بالإنفاق المبالغ المقترضة من الدين العام على الاستثمار والنمو الاقتصادي للحد من المشكلات التي قد تواجه حجم الاقتراض في العراق، وإجراء دراسات أخرى للتعرف على أثر الدين العام على متغيرات اجتماعية واقتصادية أخرى مثل مستوى الدخل والتوزيع العادل للدخل والرفاه الاجتماعي والتدريب والتشغيل المهني والتقني من اجل النهوض بالنشاط الاقتصادي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، النمو الاقتصادي.

المقدمة

إنّ تحقيق النمو الاقتصادي مسؤولية مشتركة على عاتق الدولة، وهو مطلب لكافة فئات المجتمع وشرائحه، وتسعى العديد من المؤسسات النقدية والمالية في الدولة للحد من هدر المال العام للدولة وأن يصب ما تستثمره الدول من أجل الحد من الاقتراض ولجوء الى مثل هكذا متطلبات تمويل للموازنة العامة، وإن استقلالية البنك المركزي العراقي، أثناء مدة البحث إلا أن السياسة المالية ترتبط بالسياسة النقدية فعلياً وعملياً وذلك، من خلال الدور الذي تقوم به السلطات العليا في الدولة ومنها السلطة النقدية في تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاكتتاب في السندات الدين الخارجي وداخلي على هذا، فإن تحليل آثار الدين العام على النمو الاقتصادي، إذا المفروض تنعكس في نهاية من أجل دفع عملية الاستثمار ودفع حركة العجلة النمو الاقتصادي في العراق ألا نرى العكس من ذلك في ادارة هذا الدين بل واصبح التوسع في الاقتراض عند الحكومة امراً طبيعياً ويكاد ان يكون كل عام وعند اقرار الموازنة العامة للدولة، وهذا يؤدي استنزاف الموارد الطبيعية والمالية للدولة بسبب عدم قدرة الدولة على السيطرة على انفاقها غير المبرر في بعض الاتجاهات وبسبب الرئيسي عدم الحد من الفساد المالي والاداري فيها.

المبحث الاول: اولاً منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** تعد المدخلات المادية والمالية من أهم احتياجات النمو الاقتصادي، إذ توفر هذه المدخلات شرطًا أساسيًا لتحقيق الأهداف النمو الاقتصادي، ورغم أهمية المدخلات المالية لقطاع الاقتصاد وما لها من آثار إيجابية أو سلبية على النمو في الاقتصاد العراق، إلا أن قطاع اقتصاد الدولة يعاني بشكل كبيرو واضح من تواضع مدخلاته المالية والمادية سواء ما يتعلق منها بالبنية التحتية للقطاع العام او القطاع المالي في الاقتصاد العراقي.
2. **أهداف البحث:** هدفت الدراسة إلى:

أ. مدى معرفة الآثار المترتبة في تحليل اثار الدين العام في العراق.

ب.تحليل التعرف على مدى معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

3. **أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث منسجمة مع العناية الكبيرة بكيفية انفاق الدين العام على النمو الاقتصادي ومعرفة آثاره السلبية أو الايجابية، ومن المتوقع أن تفتح هذا البحث آفاقًا لدراسات أخرى تتناول تحليل هيكل الدين العام على كل تفاصيل وكل مرحلة الدين التي تؤثر على مراحل النمو الاقتصادي في العراق وعوامله وكيفية ترشيد أو الحد من هذا الهدر المال العام في الدولة، ومن المتوقع أيضًا أن تفيد هذه الدراسة صناع القرار السياسي وقيادات الإدارة الاقتصادية من خلال التعرف على اسباب الاقتراض والسعي خلف الدين ومعالجة مظاهر الخلل في تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة وترشيدها أو الحد منه.
4. **فرضية البحث:** تم صياغة فرضية الدراسة بناءً على مشكلة البحث بالصيغة الرئيسية:

H1: يوجد أثر سلبي على تحليل آثار الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق.

5. **الحدود الزمانية والمكانية للبحث:**

- ❖ تتضمن حدود الدراسة الزمانية المدة (2010-2020).
- ❖ تتضمن حدود الدراسة المكانية جمهورية العراق.

المبحث الثاني: الإطار النظري

اولاً. مفهوم الدين العام: يعد الدين العام مصدراً مهماً من المصادر والايرادات العامة التي تلجأ لها الحكومة من أجل تمويل العجز الحاصل في موازنتها العامة من أجل انفاقها في الميزانية العامة السنوية للدولة، إذ يعرف الدين بانه المبالغ التي تلتزم بها الحكومة أو احدى مؤسساتها العامة للغير نتيجة اقتراضها من هذه المبالغ لتمويل العجز الحاصل في الميزانية العام للدولة مع الالتزام وتعهد بسداد مبالغ ذلك الاقتراض مع الفوائد والخدمة المقدمة مع الدين المترتبة عليها حسب العقد والمدة الزمنية الموجودة في بند الاقتراض (البريهي، 2020: 22).

ثانياً. العوامل المسببة في زيادة الدين العام: إن العوامل المسببة في زيادة الدين العام في العراق كثيرة نلخصها هذه العوامل بالنقاط الآتية: (الهنداوي، 2:2017).

1. **سعر فائدة مرتفع:** إن ارتفاع أسعار الفائدة في الاسواق المالية العالمية يؤدي إلى زيادة الدين، لأن الفوائد في البلدان الأقل نمو تجاوزت قيمة التمويل وأصبح بند الخدمة للدين يمثل نصيباً مهما من صافي الديون.
2. **تهريب رؤوس الاموال الى الخارج:** وتوجد هذه الظاهرة في البلدان النامية، إذ تتمثل تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلد، وهذا ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في داخل البلد النامي، إذ تقوم الشركات والأفراد بتحويل أموالهم إلى الخارج بطرق غير قانونية في وقت أن اقتصاد البلد في أمس الحاجة لها.
3. **العجوزات في موازين المدفوعات:** إن العجوزات المتزايدة في موازين المدفوعات في البلدان النامية بسبب قصور الايرادات امام النفقات العامة، يؤدي إلى الاخلال التجاري في الواقع، وهذا سبب التزايد في الاقتراض الداخلي والخارجي.
4. **الانفاق غير المبرر العسكري:** بعد استقلال البلدان تزيد طلبهم على الاسلحة وبشكل مفرط، كما إن المعروف مثل هكذا إنفاق لا يرجع للدولة أي فائدة مالية من أجل أن تستخدمه في تسديد القروض، وهذا يصبح الانفاق العسكري غير المبرر هو زيادة في هدر أموال الدولة.

5. **الاستثمارات الزائدة في عملية التنموية:** من الواضح مثل هكذا استثمارات تتطلب رؤى أموال كبيرة جداً، وكذلك تحتاج إلى أدوات تكنولوجيا كبيرة وعالية، وهذا مما أدى إلى زيادة الاقتراض العام من الأجل شراء معدات والآلات، وتعاقد مع خبراء أجانب وبمبالغ عالية جداً.
6. **الفساد المالي والاداري في جهاز الدولة:** وتوجد هذه الظاهرة وبشكل كبير في البلدان النامية، إذ أصبحت من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية، وتعد هذه الظاهرة من أخطر الظواهر في المجتمع والتي تؤثر في الدين العام وكافة مفاصل الحياة في المجتمع.

ثالثاً. الدين الخارجي العام: يعرف الاقتراض الخارجي ضعف في الايرادات المالية للموازنة العامة قد تؤدي إلى أزمات الديون خارجية في الدولة كما أنه في البيئة الحالية لزيادة التكامل المالي وفتح رأس المال في الحسابات، فإن التمييز التقليدي للدين الخارجي قد يكون أقل منطقية. كما يجب أن تنظر الدولة في حاجة الوصول إلى الموارد المالية اخرى وكيفية استثمارها، هذا ينطبق إذا كانت البلدان قادرة على ارجاع الديون المستحقة عليهم للبلدان الدائنة، ومع ذلك معظم البلدان ليس لديها قدرة على سدود ديونها فإنهم يصنفون جميع الديون الصادرة من الخارج على أنها ديون خارجية (Bunescu, 2014: 33).

تلجأ الدولة للاقتراض من الخارج عندما تعجز الايرادات عن تغطية الموازنة العامة، كما يمكن أن يكون الاقتراض بهدف تمويل الاستثمارات جديدة التي تعجز عنها المدخرات الموجودة لدى الدولة او بسبب دفع رواتب الموظفين في تلك الدولة المحلية أو بهدف امتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد (African Development Bank, 2009: 41).

رابعاً. الاسباب المهمة في الدين الخارجي العام: إن معظم البلدان العالم النامي تعتمد اساسياً على اقتصاد ريعي، أو على أسعار نفط والمنتجة منها خاصة وحققت هذا الدول المنتجة للنفط فائضًا صغيرًا في السنوات السابقة بالرغم من انخفاضه سابقاً وبشكل يؤدي بالنشاط الاقتصادي إلى الركود فإن هذا الانتعاش، يحتاج مصادر غير النفط للتنويع الاقتصاد إلى معالجة نقاط الضعف النشاط الهيكلية الكامنة في الاقتصاد وزيادة التخصيص المالي وتقليل التبعية على عائدات السلع والخدمات المستوردة، شهدت الأسواق استيراد السلع وخدمات أكثر مما أدى إلى تدهور في الموازين المدفوعات المالية وأن أحد أسباب الديون الخارجية، هي نتيجة لخروج العملات الصعبة خارج البلد، ولم تتخذ الدولة أي تدابير على سياسات توسعية المالية، وقد أدى ذلك إلى عدم وصولها إلى التمويل يسمح لها بتغطية عجز الموازنة وتمويله إلا من خلال الدين الخارجي وطرحة السندات السيادية في الاسواق المالية، كما فعلت بعض الدول العالم خارجياً محلياً، لم تستطع معظم البلدان الأخرى، ولا سيما بعض الدول النامية التي تكون اقتصاداتها غير قوية، على اعتماد تدابير معاكسة للدورة الاقتصادية أثناء الأزمة لديها، بسبب محدودية احتياطيات النقدية وإن السياسة المالية فيها تكون ضعيفة، مما أدى إلى إمكانية الوصول إلى الاقتراض الخارجي، فإن موازينها المالية قد ضعفت بدرجة أقل من تلك الموجودة في الأسواق المحلية (Leonard, 2016: 5).

خامساً. آثار الدين الخارجي العام على العراق: آثار المديونية الخارجية العراقية وبيان حجم هذا الدين فضلا عن قياس عبء هذه القروض الخارجية، كما تناولت الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية (Dafermos, 2015: 7) (Nucu, A, E, 2011: 6):

1. ازدياد عجز الموازنة حيث تعمل خدمة الدين الخارجي على اقتطاع جزء من الناتج المحلي للدولة، وارتفاعّ النفقات العامة للدولة مقارنةً مع ايراداتها وبالتالي ارتفاع في عجز الموازنة.

2. التأثير السلبي على الاستيراد تؤثر المقدرة الاستيرادية للدولة على مستويات الاستهلاك والانتاج والاستثمار تعرضت هذه القدرة إلى الضعف ينتج عن ذلكّ تعرض الدولة لأزماتّ اقتصاديةّ خاصة إذا لم تستطع الدولة استيراد حاجاتها من السلعّ الضرورية.
3. تؤدي القروضّالخارجية إلى زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع مما يدفع عملية النمو الاقتصادي إلى الخلف.
4. يؤدي تمويل المشروعاتّ العامة عن طريق الاقتراض إلى تضاعف التكاليف، حيث تدفع هذه التكاليف مرتين، الأولى في صورة فوائد القرض، في حين تكون الأخرى عند تسديد أصل القرض.
5. تأثر الاحتياطاتّ الأجنبية تؤدي أعباء القروضّ الخارجية تحديداً إلى تزايد العجز في الحساب الجاري والميزان التجاري وبالتالي خلق تشوهات في ميزان المدفوعات، مما يدفع بالدولة إلى استخدام الاحتياطاتّ الأجنبية لخدمة أعباء الدين الخارجي.
6. يؤدي الدين العام أحيانا إلى زيادة معدلات التضخم، فتؤدي القروض العامة إلى تدهور الانتاج القومي وزيادة النفقات العامة.

سادساً. الدين العام الداخلي: يعرف الدين الداخلي على أنه اتفاق ما بين طرفين إذ يقوم الطرف الدائن مؤسسات مالية وطنية، أو افراد بإقراض مبالغ بالعملة الوطنية الى الدولة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة أو السندات الحكومية، والتعهد بتسديد قيمة المبالغ المقترضة مع فوائدها وهذا يسمى (القرض الوطني) (عمرو، وميسون، 2018: 15).

سابعاً. أهم مصادر الدين العام الداخلي: هناك العديد من المصادر الدين العام الداخلي تلجأ لها الدولة منها (سعود، 2018: 34):

1. **الاقتراض من الجمهور:** تقوم الدولة باللجوء إلى الدين من الجمهور (القطاع الغير مصرفية)، من أجل تمويل العجز في ميزانيتها السنوية، إذ تقوم ببيع السندات الحكومية إلى الجمهور، وإن طبيعة الأمر سوف يؤدي إلى تقليل الودائع المصرفية وذلك بتخلية عن مدخراتها النقدية، ولكن سوف يتزايد عن استلام الجمهور مدفوعات فوائد القروض من الحكومة بالمقدار نفسه، إلا أنه في حالة تسديد قيمة السندات الحكومية سواء كانت من ودائع الجمهور المصرفية، أو عن طريق الارصدة النقدية وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقد لأن الاقتراض قد تم سحبه من اموال المدخرات والتي سبق وإن تم خلقها فإنها لا تمثل عرض نقد جديد، وبالتالي فإن ودائع الجمهور سوف تنخفض ونزيد الودائع الحكومية بالقدر نفسه وهذا يعني الاقتراض من غير المصرفي لا يزيد في عرض النقد.
2. **الاقتراض من القطاع المصرفي (المصارف التجارية):** يتم طلب هذا الاقتراض لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة بحجم الاحتياطات الفائضة لدى هذه المصارف ففي حالة وجود فائض في هذه الاحتياطات، فإن الاقتراض سوف يؤدي آثار توسعية بالتالي زيادة عرض النقد، وذلك لأنه يشبه الاقتراض من البنك المركزي ولكن في حالة الاقتراض من الموجودات المالية لدى المصارف، فذلك لا يؤدي إلى الزيادة الملموسة في عرض النقد لأنه سوف يقلل من الحرية منح الائتمان المصرفي.
3. **الاقتراض من بنك الدولة:** هناك طريقتان للاقتراض من البنك المركزي، الطريقة الأولى طريقة المباشرة (السحب على المكشوف) والطريقة الثانية طريقة غير المباشرة (بيع السندات الحكومية).

تقوم الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز موازنتها السنوية وأنفاق الاموال المقترضة سيؤدي ذلك إلى زيادة دخول الافراد، ثم زيادة الايداعات النقدية لدى المصارف التجارية، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية وبالتالي زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.27

ومن ثم زيادة المعروض النقدي، وهذا لا يختلف عن الاصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الموازنة وتمثل هذا الطريقة المباشرة.

أما الطريقة غير المباشرة للدين تتمثل لجوء الدولة سواء عن طريق البنك المركزي أو المصارف التجارية أو الجمهور من خلال اصدار سندات قصيرة الأجل حوالات الخزينة أو سندات طويلة الأجل.

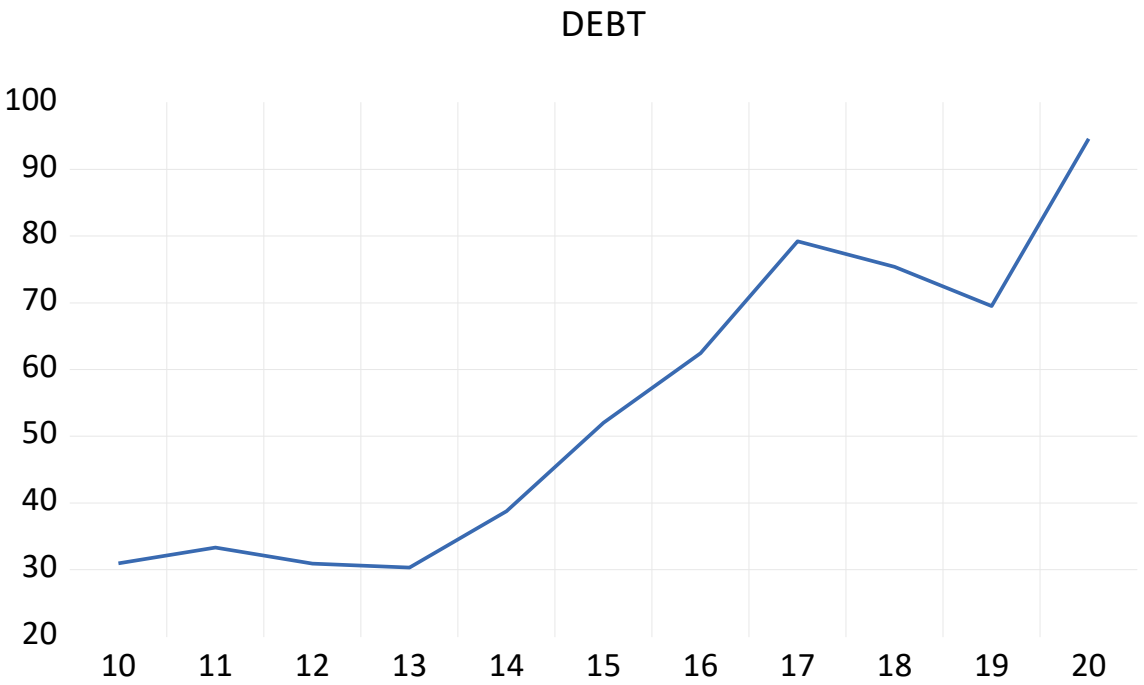
الجدول (1): يبين الدين الحكومي الخارجي العراقي من (2010 الى 2020) تريليون دينار عراقي

السنة	الدين العام	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي
2010	30.962	10.714	20.248
2011	33.331	12.294	21.037
2012	30.929	11.536	19.393
2013	30.318	13.078	17.240
2014	38.758	19.958	18.800
2015	52.04	31.977	20.063
2016	62.444	47.055	15.389
2017	79.224	48.749	30.475
2018	75.383	43.954	31.429
2019	69.498	38.910	30.588
2020	94.575	66.255	28.320

* البنك المركزي، نشره دوريات مختلفة، بيانات احصاءات المالية الحكومية، نشرات مختلفة للمدة (2010-2020) العراق.

نلاحظ في الجدول رقم (1) ان الحكومة العراقي تلجأ احياناً للاقتراض من الدول والمؤسسات المالية الدولية، حيث الدين العام في عام 2010 قد بلغ (30.962) تريليون دينار، ومن ثم عاود إلى الارتفاع الطفيف في عام 2011 وبلغ (33.331) تريليون دينار، ومن ثم عاود الانخفاض بشكل طفيف في عام 2012 وبلغ (30.929) تريليون دينار، واستمر في الانخفاض في عام 2013وقد بلغ (30.318) تريليون دينار وفي عام 2014 عند دخول ارهابي داعش التجأت الحكومة إلى زيادة الاقتراض وقد بلغ (38.758) تريليون دينار وقد زاد أيضاً في عام 2015 بشكل ملحوظ وبلغ(52.04) تريليون دينار وايضاً في عام 2016 قفز بشكل كبير ليصل الى (62.444) تريليون دينار وبقي ما بين عام 2017 الى عام 2019 بمقدار (79.224 و75.383 و69.498) تريليون دينار حتى عاد إلى الارتفاع بشكل كبير عام 2020 وقد بلغ (94.575) تريليون دينار وذلك بسبب جائحة كورونا والعجز الحاصل في الموازنة مما جعل الحكومة تتوسع في الاقتراض.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 509-525
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.27



الشكل (1): تطور معدلات الدين العام العراقي للمدة (2010-2020).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي

يتكون النمو الاقتصادي من المواضيع الاقتصادية المهمة التي أخذت حيز كبير وأهمية كبيرة من الاقتصاديين من جهة والنظام السياسي والمختصين من جهة أخرى لكونه يؤثر مباشرة على تطور البلد في كافة الاقاليم، كما يُعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسة التي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقه، إذ لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي بدون تحقيق معدلات عالية ومستمرة في القطاع المالي، إذ إن النمو الاقتصادي يمثل الخلاصة المادية والمالية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع.

اولاً. النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي، وهو حدوث الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع مرور فترة من الزمن عادة ما تكون سنة واحدة (عبد الله، 2014: 13).

ويعرف ايضاً حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج أو الدخل الحقيقي (عجمية، 2008: 16).

ثانياً. فوائد النمو الاقتصادي: هناك فوائد لمعدلات النمو الاقتصادي منها (الشمري، 2013: 16)

1. زيادة الكميات المتاحة للأبناء المجتمع الواحد من السلع والخدمات.
2. زيادة رفاهية الشعوب عن طريق زيادة الانتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح وتخفيض البطالة والدخول الأخرى.
3. يساعد على القضاء على الفقر ويحسن المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
4. زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة الموارد للدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها.
5. الزيادة في الدخول يعزز في توفير الأمن، والصحة، والتعليم.
6. التوزيع الامثل للدخل القومي، دون ان يوثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.

ثالثاً. أنواع النمو الاقتصادي: يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي هي: (مناتي، 2013: 21).

1. **النمو التلقائي** :يقصد به ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه واحتياجاته وهو ما يسمى النمو التلقائي.
2. **النمو المخطط** :فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد والتخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية
3. **النمو العابر**: وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية والتي يلجأ في للقدوم العمالة إليها العربية النفطية منها ثم سرعان ما ترتفع أسعار النفط فيها، ومن ثم تنخفض مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، او تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

رابعاً. ادوات النمو الاقتصادي: هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي أهمها (الدليمي، 2015: 71):

1. **تراكم رأس المال:** رأس المال المادي ينطوي على كل أصل منتج، كالآلات والبنية الأساسية للمشروعات الإنتاجية سواء كانت صناعية أو خدمية أو زراعية، ويلاحظ من ناحية أخرى أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال تسمى بالتكوين الرأسمالي، والتكوين الرأسمالي هو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، وذلك يعد أحد العوامل المؤثرة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي زاد الإنتاج وكلما زادت إمكانية الإنتاج الكبير فإن ذلك سوف يؤدي إلى التخصص مما يؤدي إلى التقدم التكنولوجي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، والعوامل التي تحدد تراكم رأس المال وتوثر في الاستثمار.
2. **الاستقرار السياسي:** هو العامل الأساسي الذي يؤثر بالنمو الاقتصادي، ويرتبط ارتباطاً كبيراً بالإنتاج في أي دولة، إذا كان هناك ارباك السياسي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ويخفض الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي وكذلك يؤثر على نصيب الفرد من الدخل، وبالنهاية يؤثر على النمو الاقتصادي، وكذلك يوكد بعضهم أن الاستقرار السياسي يعد أهم مؤشر للحكم الراشد للدولة، وإن الاستقرار الاقتصادي يؤثر بالاستثمار في أي دولة سواء أجنبياً أو محلياً، أي يؤدي عدم اليقين في المستقبل والحاضر إلى انتقال أصحاب رؤوس الأموال للمناطق الآمنة والمستقرة للاستثمار وهذا ما يسمى برأس المال الجبان فهو يبحث عن بيئة امنة ومستقرة، وكذلك أن عدم الاستقرار السياسي في أي دولة يؤدي إلى هجرة السكان وترك مصادر المعيشة
3. **الاختراع والابتكار:** الابتكارات والاختراعات الجديدة يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وإن الاختراع يشير إلى اكتشاف وسائل جديدة للإنتاج لم تكن معروفة من قبل، أمَا الابتكار فهو عملية تطوير طرق الإنتاج بالاستفادة من الاختراعات الجديدة، وإن معرفة الأهمية الجديدة للنمو الاقتصادي بافتراض نمو المعرفة بحيث يمكن إحلال سلعة من السلع الرأسمالية بما هو أحدث وأكثر إنتاجية، سيكون الإنتاج يزداد ونمو الاقتصادي بصورة أكبر عما كان عليه، هذه الزيادة حدثت نتيجة معدل نمو الانتاجي.

4. **العنصر البشري**: أن أهمية العنصر البشري تبرز في عملية النمو الاقتصادي، وأن البشر يعد أداة التنمية، وأن النمو الاقتصادي يهدف إلى رفع المستوى المعاشي للأفراد عموماً ويتم ذلك بالاعتماد على عنصر العمل ودرجة تفاعله مع العناصر عوامل الإنتاج الأخرى ومدى توفر الإمكانات التكنولوجية الحديثة، ولكن هذه الإمكانات لا تكفي وحدها إذ إن هناك أمور ترتبط بالعنصر البشري أهمها ضمان تحقيق التشغيل الكامل للعنصر البشري استغلال أفضل للعنصر البشري تحديد وتوفير العنصر البشري الملائم لتنفيذ مشروع النمو الاقتصادي.
5. **عوامل بيئية**: النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة مهمة من العوامل المشجعة لعملية النمو كالعوامل السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، فوجود قطاع مصرفي متطور واستقرار سياسي يعد من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (محمد، 2012: 62).

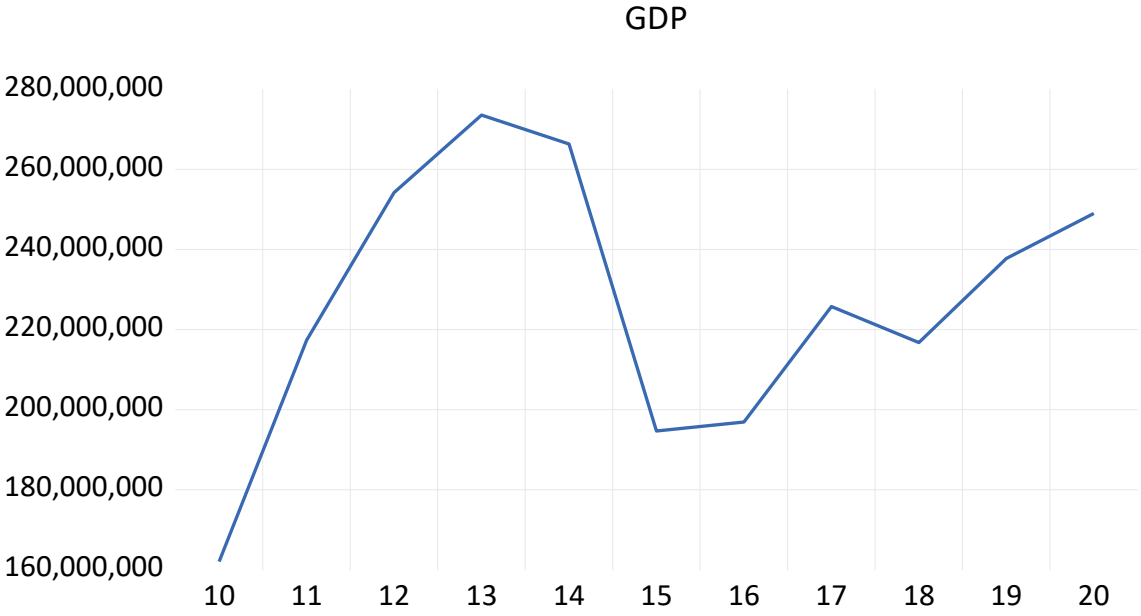
الجدول (2): الناتج المحلي الاجمالي السنوي ومعدل النمو في العراق للمدة (2010-2020)

السنوات	الناتج المحلي السنوي مليار دينار العراقي	معدل النمو السنوي % العراقي
2010	162064565.5	ـــــ
2011	217327107.4	%34.09
2012	254225490.7	%16.97
2013	273587529.2	%7.61
2014	266332655.1	%-2.65
2015	194680971.8	%-26.90
2016	196924141.7	%1.15
2017	225722375.5	%14.62
2018	216766789.4	%-3.96
2019	237786943.6	%9.69
2020	248987784.5	%4.71

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية لسنوات مختلفة للمدة (2010-2020).

من بيانات الجدول رقم (2) يتضح من الجدول رقم (2) أن نسب مساهمة القطاع الدين العام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للأعوام (2011-2020) تراوحت نسبة النمو ما بين (34.09-4.71%)، فقد سجل في عام 2011 نسبة بالغة (34.09%) في الناتج المحلي بمقدار (217327107.4) مليار، إذ شهد ذلك العام احداثاً وتغييرات طرأت على الساحة العراقية اهمها ارتفاع اسعار النفط كما يلاحظ أنه بعد عام بالرغم من الزيادة فقد زاد أكثر من (16.97%) في عام 2012 من معدل النمو، وقد بلغ (254225490.7) الناتج المحلي الاجمالي، إذ يلاحظ من الجدول أعلاه زيادة معدل النمو الاقتصادي خلال العامين (2011-2012) بنسبة (51.06%) والناتج المحلي (217327107.4) و(254225490.7) بعد عام 2012، انخفضت

معدلات النمو الاقتصادي المحلي بنسبة (7.61%) وبلغ الناتج المحلي (273587529.2) مليار وفي عام 2013 وفي عام 2014 انخفض معدل النمو الاقتصادي أكثر من نصف عن العام الذي السابق بنسبة (2.65-%) وبلغ الناتج المحلي (266332655.1)مليار وفي عام 2015 وبسبب دخول منظمة داعش الارهابية وفقدان نصف العراق للأراضي والانخفاض الشديد للأسعار النفط فقد بلغت نسبة معدل النمو الاقتصادي (26.90-%) وبلغ الناتج المحلي (194680971.8) مليار وبسبب حرب داعش وأزمة النازحين فقد اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من اجل سد عجز الموازنة وبلغت في عام 2016 مما سبب انخفاض شديد في معدل النمو الاقتصادي الى نسبة (1.15%) وبلغ الناتج المحلي (196924141.7) مليار خلال عام 2017 لوحظ ارتفاع بشكل جيد جداً في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (14.62%) والناتج المحلي بلغ (225722375.5) مليار وفي عام (2018) كانت هناك طفرة في انخفاض سلبي بالنسبة النمو الاقتصادي نوعية بعد أن كانت مرتفعة نوعاً ما في الأعوام التي سبقتها وبلغت ما بين (3.96-%) والناتج المحلي بلغ (216766789.4) مليار، وفي عامين (2019-2020) بلغت نسبة معدل النمو الاقتصادي ما بين (9.69 و4.71%) والناتج المحلي (237786943.6) و(248987784.5) مليار، شوهدت ارتفاع متنامي بسيط بسبب ارتفاع القطاع النفطي وزيادة الواردات.



الشكل (2): تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2020)

*المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق

اولاً. ايجابيات الدين العام على النمو الاقتصادي: إن الدين العام يودي إلى رفع خفض المستوى المعيشة لسكان وذلك بسبب تراكم الديون وتسديد خدماتها من حيث إذا كانت قادره الحكومة تسديد تلك الديون أو على أن تستثمر تلك الديون من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، ويكون ذلك من خلال فتح وتنويع الاستثمار داخل البلد، من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام ودعم الاقتصاد القومي، من اقتصاد بسيط منخفض الدخل إلى اقتصاد قوي عالي الدخل، كما انه يجب رفع مستوى الدخل الحقيقي لدى الأفراد، يمكن لها على تحقيق التوازن في جميع قطاعات الصناعية والتنموية

داخل البلد عملية رفع إنتاج البضائع والخدمات سواء كانت في الزراعة أو المالية أو التصنيع او الصحة والتعليم أو في البنى التحتية ككل في الاقتصاد العراقي ومن أجل دفع عملية النمو الاقتصادي إلى الامام، وكذلك من أجل رفع في داخل البلد ليشمل الاقتصاد القضايا الاجتماعية واقتصادية مثلاً انخفاض معدل الفقر، وانخفاض معدل البطالة وتحسين المعيشة، إذا استثمر هذا الدين العام بشكل صحيح وفي كافة مجالاته (Matthew & Mordecai, 2016: 1).

ثانيا. أهمية العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي كما يأتي:

1. يعتبر النظام المالي في أي دولة القاعدة الرئيسية التي يعتمد عليها للتوسع في النمو الاقتصادي سواء كان عن طريق الدين العام أو عن طريق ايرادات عامة للدولة.
2. كلما زاد التقدم المالي وسبل الحصول على المال سواء كان اقتراض داخلي أو خارجي في الدولة زادت فرص النمو الاقتصادي وتطور مما يؤدي إلى زيادة في الدخل.
3. كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية كلما أمكن تخصيص موارد مالية عن طريق الاكتتاب العام أو تعظيم الايرادات أكثر لنشر عدالة توزيع الدخول وتحسين مستوياته.
4. تشكل التوسع في المجالات المالية الاقتصادية سواء كانت الدولية أو المحلية قوة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي.
5. كلما زادت دخول الأفراد في التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلى فرص انعاش الاقتصاد وزيادة رأس المال مما يقلل طلب الدين العام (Reinhart, Rogoff, 2010: 73).

ثالثاً: امن الجدول ادناه سنتعرف على الكمية مساهمة بعض القطاعات في العراق في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ونسبة المشاركة فيه في كل من الجدول رقم (3) والجدول رقم (4).

الجدول (3): ايرادات القطاعات الأخرى ما عدا القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (2010-2020)

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة والصيد والغابات	2486865.5	3693768	5064158	5568985.7	5494212.4	6042017.7	6832552.1	8366232.4	9918316.8	1048499	13045856
الصناعات التحويلية	303724.2	937681.6	971031.3	1473218.3	1817913.8	2644173	3411291.9	3678714.6	6132760.8	6919449.2	6286042.4
الكهرباء والماء	64717.8	441590.8	588352.9	779387.5	972816.6	1843678.3	2312350.1	2909700.5	3443117.8	4440590.6	4904011
التشييد والبناء	217314.3	682851.2	2685034.7	3449743.6	4928470.3	6585819.2	5633715.1	10263151	10358530	15416432	20201575
اجمالي القطاعات التوزيعية	4590464.7	11366602	15562136	21038690	25171092	30395947	33034707	37278618	42246872	53751516	59880477
اجمالي القطاعات الخدمية	1859095.9	5520751.8	6511223.5	10726238	14302388	23410748	23843822	27038403	30518825	37488457	43982719
الناتج عدا قطاع النفطي	9522182.4	22643245.4	31381936.4	43036263.1	52686893.1	70922383.2	75068438.2	89534819.5	102618422.4	119064943.8	148300680.4

*المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على، بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة للمدة (2010-2020).

الجدول (4): نسبة المساهمة القطاعات الاخرى عدا قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2020)

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة والصيد والغابات	8.40%	6.90%	6.90%	5.80%	4.90%	3.80%	5.20%	5.20%	4.60%	4.10%	4.80%
الصناعات التحويلية	1.00%	1.80%	1.30%	1.50%	1.60%	1.70%	2.60%	2.30%	2.80%	2.70%	2.30%
الكهرباء والماء	0.20%	0.80%	0.80%	0.80%	0.90%	1.20%	1.80%	1.80%	1.60%	1.70%	1.80%
التشييد والبناء	0.70%	1.30%	3.70%	3.60%	4.40%	4.20%	4.30%	6.30%	4.80%	6.10%	7.40%
اجمالي القطاعات التوزيعية	15.50%	21.40%	21.20%	22%	22.60%	19.40%	25.30%	23%	19.40%	21.10%	21.90%
اجمالي القطاعات الخدمية	6.30%	10.40%	8.90%	11.20%	12.80%	14.90%	18.30%	16.70%	14.00%	14.70%	16.10%
الناتج عدا قطاع النفطي	32.10%	42.60%	42.80%	44.90%	47.20%	45.20%	57.50%	55.30%	47.20%	50.40%	54.30%

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على، بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

1. **القطاع النفطي في الناتج المحلي:** يكاد يتطابق مسار نمو الناتج المحلي الاجمالي مع الدين العام ومؤشر الناتج المحلي الاجمالي أن العلاقة بينهما طردية بالانخفاض بسبب الازمة المالية العالمية 2009 ثم بدا بالارتفاع إلى عام 2010 وفي عام 2012 و2013 كان سعر البرميل من النفط يتجاوز 100$ امريكي ثم انخفض انخفاض شديد بسبب انخفاض أسعار النفط في عام 2014 بعد دخول عصابات داعش الارهابية، وهذا ما يدل على الاعتماد الكبير جداً على الانتاج النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وتعرض ايرادات الصادرات النفطية الشهرية لتقلبات حادة، فهبوط أسعار النفط في أواخر 2014 وكذلك 2015 و2016 أثر في ايرادات العراق بشكل حاد مما اضطر الحكومة إلى الاقتراض داخلياً وخارجياً وتقليص النفقات وهذا مؤشر على هشاشة الاقتصاد العراقي وعدم صموده امام انخفاض أسعار النفط كونه اقتصاداً شبه ريعي إذ يمكن للحكومات ذات الاحتياطات المالية الكبيرة مثل (احتياطات البنوك المركزية) اللجوء إلى هذه المورد او لجوء إلى القطاعات الأخرى للمساعدة في حال عدم التطابق بين الإيرادات والنفقات الحكومية، لكن قدرة العراق على القيام بذلك محدودة نسبياً جداً، وذلك لضعف أو انخفاض الشديد مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
2. **ايرادات القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي:** من خلال الايرادات العامة الداخلية للدولة يظهر أن أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي كانت في العام 2010، وبنسبة (6.4%) بقيمة بلغت (2486865.5) مليون دينار عراقي، ثم اتجهت النسبة إلى الانخفاض ثم الارتفاع ثم في الاعوام 2018 و2019 ثم الانخفاض تدريجياً حتى بلغت ادناها في عام 2020

حيث بلغت نسبة المساهمة (3.9%) من الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبقيمة (6598384.8) مليون دينار، إن تدهور القطاع الزراعي في العراق يعود لأسباب عديدة لا تتعلق بمساحة الاراضي الصالحة للزراعة، فالعراق يمتلك وفرة في الاراضي الزراعية تبلغ قرابة (48) مليون دونم صالحة للزراعة، كما إن العراق يمتلك كميات جيدة من المياه مقارنة مع الكثير من دول العالم والدول العربية، فبالرغم من انخفاض منسوب المياه في السنوات الأخيرة وتعرضه إلى التلوث وتخريب أغلب شبكاته الاروائية، إلا أنه لا يزال يحظى بخزين هائل من المياه السطحية والجوفية، علاوة على أن العراق يمتلك وفرة في الايدي العاملة في النشاط الزراعي، وبالرغم من كل المميزات المذكورة لا تزال تتراجع قيمة هذا القطاع ومساهمته في تكوين الناتج المحلي سنة بعد اخرى.

3. **ايرادات قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي:** تعد الصناعة التحويلية المحلية المحرك الأساس للتنمية في أكثر البلدان في العالم بعدها الأداة الأكثر نجاحًا وفاعلية في التحول من الاقتصاديات البدائية البسيطة إلى الاقتصاديات متقدمة إذ تعمل على تحقيق معدلات نمو سريعة وتوفر التطور وإمكانية عالية للنمو الاقتصادي في عالم يشهد تزايداً في الانفتاح وتقليصاً للمسافات بالشكل الذي يفرض على الدول دخول تنافس حاد واقتحام ميادين القوية في العالم وفي التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، إذ يعاني هذا القطاع في العراق من تدهور والاهمال ويتضح ذلك من خلال مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الاجمالي، إذ بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نسباً متدنية جدا في عام 2010 نسبة (3%) وبقيمة (303724.2) مليون دينار، ثم شهدت تحسناً طفيفاً لا يكاد ان يذكر بعد ذلك العام، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة للقطاع المذكور في العام 2019 بنسبة (3.8%)، ثم بدأت بالتراجع إلى أن سجلت في عام 2020 ما قدره (5889495.1) مليون دينار وبنسبة بلغت(2.6%) فقط، ويعود ذلك إلى اسباب عديدة، إذ بعد حرب العصابات الارهابية وتدمير وحرق وسلب ونهب لمؤسسات الدولة وأغلب المصانع والمصارف، حتى طال وتوقفت غالبية المصانع عن العمل والانتاج، باستثناء بعض المصانع التي استطاعت معالجة اوضاعها ومعاودة نشاطها وظلت هي الأخرى تعاني من ظروف ومشكلات عديدة كانعدام الخدمات الاساسية مثل الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الانتاج وبشكل خاص أجور النقل والعمل واضافة إلى ما تقدم فإن التطور العالمي والانفتاح السوق العراقية على مصراعيها وبشكل فوضوي ودون حماية المنتج الوطني ودون ضوابط أو فرض رسوم جمركية وضعف الرقابة على جودة ونوعية المنتجات وانخفاض أسعارها، أدى إلى توقف العديد من المصانع عن الانتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف منتجاتها.

4. **ايرادات قطاع الكهرباء والماء في تكوين الناتج المحلي:** إن قطاع الكهرباء الامر المهم جداً والرئيسي في الاقتصاد العراقي، فهو ركن اساسي في العمليات الانتاجية لجميع الأنشطة الاقتصادية سواءً الصناعية أو الخدمية أو تعليمية أو الصحية، إذ إن استهلاك الفرد من الكهرباء يعد أحد المؤشرات الرئيسية في قياس مستوى الرفاهية في البلد، ولكن قطاع الكهرباء في العراق متدهور جداً وقد تعرض لأضرار بالغة جراء الحروب المتعاقبة التي بدأت بحرب الخليج 1990 وفرض الحصار الاقتصادي ثم أعقبها الغزو الامريكي للعراق 2003 ومن ثم حرب العصابات الارهابية داعش خلال هذه المرحلة بلغت الأزمة ذروتها فقد ازداد حجم الاضرار التي طالت محطات التوليد والتوزيع الرئيسية وشبكات نقل الطاقة الكهربائية وشبكات ايصال الوقود إلى محطات التوليد والمصافي، مما تسبب في انخفاض طاقات توليد ونقل الكهرباء بشكل كبير، هذه الأسباب وغيرها

كانت نتيجة للمساهمة الضعيفة جداً جداً في تكوين النمو الاقتصادي، فكانت مساهمة القطاع في العام 2010 بنسبة (1.2%) وبقيمة (64717.8) مليون دينار، ولم يسجل القطاع المذكور زيادة ملموسة طيلة فترة الدراسة، فكانت أعلى نسبة بحدود (2.3%) في عام 2019 ثم عادت النسبة للانخفاض من جديد في 2020 إلى (2.1%)، ففضلا عن الأسباب السابقة لايزال قطاع الكهرباء يعاني من مشكلات+ تقادم محطات التوليد وتعرض الكثير منها للأعطال واعمال التخريب وخاصة عند دخول عصابات داعش الارهابية.

5. **ايرادات قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي:** إن الاهتمام في قطاع البناء والتشييد مكانة هامة في اقتصاديات المتقدمة الدول بشكل عام لما يلعبه من دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبناء الاقتصادات الوطنية من خلال بناء الهياكل الأساسية والأبنية للقطاعات المختلفة والطرق والجسور ومحاور الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية والسكنية وعليه فهو بمثابة أداة تنفيذية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأعمال التي يقوم بتنفيذها لتلك النشاطات وعن طريق القطاعين العام والخاص، يلاحظ أن نسب مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كانت في ادناها في العام 2010 بنسبة (1.3%) بقيمة (217314.3) مليون دينار، ثم شهدت تلك النسب ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات اللاحقة حتى بلغت أعلى نسبة لها في العام 2018، اذ بلغت (7.4%) بمقدار (202015745) مليون دينار، حيث شهد العراق حالة من التوسع النسبي في عدد الأبنية على الصعيدين العام والخاص نتيجة لزيادة حجم السكان وتوسع الاقضية والنواحي والعشوائيات في مختلف انحاء البلاد، كما شهدت توسعاً في أبنية القطاع التجاري من انشاء المباني الخاصة كالمولات وبعض المستشفيات والمدارس الاهلية والجامعات الأهلية، ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض نتيجة عمليات التخريب التي تعرضت لها بعض المدن العراقية نتيجة دخول عصابات داعش عام 2014 حيث دمرت اغلب هذه الابنية.

6. **ايرادات القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي:** يعد القطاعات التوزيعية من القطاعات الحيوية في مختلف بلدان العالم المتطور، وتشمل أهم القطاعات التالية (التجارة والمطاعم والفنادق، النقل والاتصالات والخزن، والقطاع المالي بما يشمله من مؤسسات مالية مختلفة وبنوك وشركات ائتمان وخدمات العقارات)، إذ يظهر أن مساهمة القطاعات المذكورة كانت بنسب متفاوتة إذ بلغت أعلاها في عام 2010 بنسبة (30.1%) وبقيمة (58543719) مليون دينار، ويتضح أيضاً أن النسب الأعلى من بين القطاعات التوزيعية كانت من نصيب قطاع النقل والمواصلات والتخزين ففي عام 2013 كانت نسبة مساهمة القطاع المذكور(6.7%) في الناتج المحلي الاجمالي واستمرت هذه الحالة بين الارتفاع والانخفاض بنسب مختلفة إلى أن وصلت ادناها في عام 2014 وبنسبة (3.7%) بسبب تردي الأوضاع الامنية، ثم عاودت إلى الارتفاع مسجلا أعلى نسبة مساهمة بلغت (11.5%) في عام 2019 وبقيمة (22618847) مليون دينار ويعود السبب في ذلك إلى اتساع خدمات الاتصالات ولا سيما خدمات الانترنت وارتفاع نشاط خطوط النقل لاسيما بين بغداد والمحافظات الأخرى، أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد ساهم هو الآخر بنسب متفاوتة في تكوين الناتج المحلي.

7. **ايرادات القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الاجمالي:** إن أهمية القطاعات الخدمية كل من الفقرات التي سيتم ذكرها الخدمات التنمية الاجتماعية (كالصحة والتعليم والأمن والدفاع المدني(ومن خلال تتبع قيم ونسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في العراق سجل أدنى نسبة مساهمة إذ بلغت (6.3%) وبقيمة (1859095.9) مليون دينار، ثم اتجهت النسبة إلى الارتفاع تارة

والانخفاض تارة أخرى إلى أن بلغت اعلى نسبة في عام 2016 بنسبة(20.8%) وبقيمة بلغت (40985236) مليون دينار ثم اتجهت الى الانخفاض عما كانت علية في عام 2019 اذ بلغت في عام 2020 نسبة (19.5) وبقيمة (46160941) مليون دينار، والجدير بالذكر أن هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية المكونة للنتاج المحلي الاجمالي بعد القطاع النفطي.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن للدين العام دوراً مهماً في تمويل الموازنة العامة والاقتصاد ككل عند الركود الاقتصادي، وبشكل خاص عندما يكون الجهاز الانتاجي مرن له الفضل ايضاً في تمويل الانفاق الاستثماري.
2. إن العلاقة النمو الاقتصادي والدين العام الحكومي في الاقتصاد العراقي هي علاقة تكون عكسية فكلما زاد الاقتراض الحكومي زاد تأثيرها على مستوى النمو الاقتصادي.
3. نسبة ايرادات الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كانت ضئيلة جداً.
4. إن التنويع الاقتصادي في العراق منخفض جداً، مما زاد من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة رفع مستوى النمو الاقتصادي، فالتغير التكنولوجي مثلاً يعمل على ايجاد قطاعات اقتصادية جديدة ويساهم في تقليص قطاعات أخرى.
5. إن الدين الحكومي العام يوثر كثير على اقتصاد العراق مما يشكل خطر على النمو الاقتصادي العراقي.

ثانياً. المقترحات:

1. الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بيها الاقتصاد العراقي وتسخيرها في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط فقط.
2. يجب الاستفادة من الاقتراض العام من أجل الاستثمار في مشاريع عملاقة كالبنى التحتية والمشاريع الريادية ويتم فيها تشغيل التام للمجتمع.
3. تطوير الصادرات النفطية المكررة وليس الخام، من أجل زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك مساهمتها في إنعاش الميزان التجاري على الأقل في الأجل الطويل.
4. يجب عند الاقتراض العام أن يتم وفق للخطط ومشاريع تنموية وليس للإنفاق العام أو دعم الموازنة العامة.
5. تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق ضخ الموارد المالية التي يتم اقتراضها وتوفير المستلزمات الضرورية وتوفير بيئة مناسبة له من خلال تشريع قوانين وإصدار تعليمات على غرار المعمول به في الدول المتقدمة.
6. من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يجب على الاقتصاد العراقي من اتباع سياسة توسعية، أي أن ينتج محلياً ما كان يستورد من سلع خاصة السلع التي يمكن إنتاجها محليا بكميات كبيرة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. البريهي، احمد علي، (2020)، نظرية الدين العام، البنك المركزي العراقي، النشرات والدوريات لسنوات مختلفة، مجلة البحوث والدراسات، العراق.

2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة احصائية، للمدة (2010-2020)، العراق.
3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، جمهورية العراق، سنوات مختلفة للمدة (2010-2020)، العراق.
4. الهنداوي، حمدي احمد علي، (2017)، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر، مجلد 2، عدد 2.
5. خبابة، عبد الله احمد، (2014)، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص،13.
6. الدليمي، زهير حامد تركي زعيتر، (2015)، التحليل الكمي لأثر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي على صعيد العالمي، مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، هي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، العراق.
7. الشمري، حسين عباس حسين، (2013)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية للمدة (1980-2003)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العراق، العدد 8، ص 11.
8. سعود، ضياء حسين (2018)، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (1990- 2014)، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد، 31 العراق.
9. عمرو، هشام محمد، ميسون، علي حسين العبيدي، (2018)، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، مجلد 15، العدد 62.
10. مناتي، محمد، بن البار، (2012)، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم التجارية وعلوم التيسير، ص21، الجزائر.
11. عجمية، محمد عبد العزيز، (2008)، التنمية الاقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، الإسكندرية، ص 16، مصر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Liliana, Bunescu, (2014), The Impact of External Debton Exchange Rate Variation in Romania, Recent Issues in Economic Development, 7, No 3, pp, 104-115
2. Uguru, Leonard C, (2016), The Link between Public Debt and Government Expenditure Pattern: The Nigeria Experience, IOSR Journal of Business and Management, 18, Issue 1.Ver., PP 37-41.
3. African Development Bank, (2009), Federal Republic of Nigeria, Country Governance Profile, Tunis, ADB.
   Dafermos, Y, (2015), The other half' of the public debt economic growth relationship a note on Reinhart and Rogoff, European Journal of Economics and Economic Policies, Intervention, Volume 12, Issue 1, pp, 20-28.
4. Nucu, A, E, (2011), The Relationship between Exchange Rate and Key Macroeconomic Indicators, Case Study, Romania, The Romanian Economic Journal, No, 41, pp, 127,145.

5. Abula, Matthew, and Ben Daddy, Mordecai, (2016), The Impact of Public Debt on Economic Development of Nigeria, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences, (1), 1-16.
6. Reinhart, C.M. and Rogoff, K. S. (2010), Growth in a Time of Debt, American Economic Review, Vol. 100(2), 73-78.